

المؤسسة (897 عاماً) ليتطابق مع انتظارات المياومين، كما نفى علمه بطرح «المنافسة»، مؤكداً أن اللجنة نفسها غير منخرطة مباشرة بعملية التسوية الجارية بين الأطراف السياسية المعنية؛ وهذا ما صرح به أيضاً مصدر مسؤول في إدارة المؤسسة، إذ قال لـ«الأخبار»: إن الإدارة لم تطلع على أي طروحات للحل.

وكانت «وكالة الأنباء المركزية» قد نقلت عن مصادر أن شركتي KVA و NEU «ترغبان في فسخ عقد العمل مع إدارة الكهرباء»، وأن الأخيرة «تجري اتصالات مع شركة Butec (التي بقيت بمنأى عن تعطيل «المياومين») للبحث في إمكانية أن يُعهد إليها كامل ملف مقدمي الخدمات». بحسب الوكالة، ف«بانقضاء يوم السابع عشر من الجاري، تنتهي مهلة الستين يوماً التي تخول الشركات فسخ عقدها مع المؤسسة من دون دفع أي غرامة»، بحسب العقد المبرم بين الجانبين. مصادر المؤسسة تنفي تلقيها أي طلب بفسخ العقد، وكذلك نفى مدير شركة KVA ماهر عيتاني لـ«الأخبار» أن تكون شركته في هذا السارد، ووضعا الخبر في سياق «حرب الشائعات»، مؤكداً أن العقد يعطى المؤسسة الحق بفسخه، لا العكس. غير أن مصدر مطلع في «كهرباء لبنان» يوضح أن العقد يعطى الشركات حق طلب الفسخ بعد مرور ستين يوماً على منع «قوة القاهرة» الشركات من أداء واجباتها التعاقدية، وأن شركة KVA حاولت فعلاً الاستفادة من هذا البند في العقد، غير أن المؤسسة أوضحت أنه لا يمكن اعتبار الظرف الحالي (تمرد المياومين السابقين) «قوة القاهرة»، ذلك أن الشركتين المذكورتين لم تتوقفا عن العمل تماماً، وأن المياومين عمال لديهما. وأوضح المصدر أن الشركة أعلنت حالة «القوة القاهرة» لتحمي نفسها تجاه الشركات الأخرى، التي تتعامل معها، كتلك المزودة للنفط والبضائع!

فراس أبو محله

تجاوزت مدة إقفال عمال «الكهرباء» المياومين سابقاً مبنى المؤسسة المركزي والعديد من دوائرها في المناطق الشهرين، فيما تلتزم الأطراف المعنية بحل الأزمة التحفظ على مضمون التسوية السياسية التي يجري إنضاجها، وفيما تشير الأجواء إلى قرب التوصل إلى صيغة للحل، تبرز معطيات عن الصيغ المطروحة إلى العلن، يؤكد معنيون صحة بعضها، ويضعها آخرون في سياق «حرب الشائعات»، أو في إطار «جس النبض».

ينفي مصدر نيابي معني بمساعي الحل أن تكون «المنافسة الطائفية» في تثبيت مياومين سابقين في ملاك مؤسسة كهرباء لبنان قد طرحت كشرط لزيادة عدد الوظائف المخصصة لهم في المؤسسة. هذا

المعنيون الفعليون خارج عملية التسوية السياسية

النفي جاء على الرغم من أن الخطاب «العوني» يركز على هذا الشرط، وهناك تعيينات عدة في وظائف شتى جرى تعطيلها سابقاً بسبب اعتبار «الأحزاب المسيحية» أنها لا تؤمن شرط المنافسة. في المقابل، يؤكد مصدر مطلع في مؤسسة الكهرباء أن «المنافسة» طرحت فعلاً في الوساطة بين الرئيس بري والعماد عون؛ ونقلت وكالة الأنباء المركزية، أن وفداً من «المياومين» زار رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وأكد له الاستعداد للقبول بـ(تثبيت) أي عدد من المياومين (في ملاك مؤسسة الكهرباء) يرتكز على المنافسة بين المسيحيين والمسلمين، وتسهيل تثبيتهم عبر امتحانات تخولهم النجاح». إلا أن أحد أعضاء «لجنة متابعة العمال المياومين» نفى أن تكون اللجنة مستعدة لقبول تثبيت «أي عدد»، بل هي تمتت زيادة العدد الذي حددته



تنفي الشركات طلبها فسخ عقودها مع «كهرباء لبنان» (مروان طحطح)

«حرب الشائعات» تطوق المياومين

القوى السياسية، التي تتفاوض على حل لأزمة مياومين «الكهرباء» السابقين، ترى أن إطلاع الرأي العام على مضمون «الطبخة» التي تعدها، بما في ذلك أصحاب الشأن، يعطى مساعيها «الحميدة»، إلا أن هذه القوى تتبادل، على ما يبدو، رسائل «جس النبض»، عبر بث شائعات مختلفة، منها أن شركتين من مقدمي الخدمات تقدمتا بطلب فسخ عقديهما

مساحات خضراء

الحديقة العامة في صيدا: الوعد يا كهون

وبعد أيام تبُلغت المؤسسة موافقة السنوية على الهبة المقدمة. بعد الانتخابات البلدية عام 2010، وضع الحجر الأساس لإنشاء الحديقة، التي لم تنفذ حتى الآن، على الرغم من أن جميع مشاريع الاتفاقات كانت تنص على أن مدة تنفيذ المشروع هي سنة واحدة، وأن عدم تنفيذه هو خرق فاضح للاتفاق. تقرب من نهاية عام 2014، والمشروع ما زال معلقاً والوعود تتكرر.

من مؤسسة معروف سعد الثقافية الاجتماعية لإنشاء وتأهيل حديقة عامة في العقار المقترح نفسه (الرقم 1087/الوسطاني، وتبلغ مساحته نحو 23 ألف متر مربع). بعدها اعتذرت مؤسسة معروف سعد عن تنفيذ المشروع لأسباب مالية، ترافق ذلك مع كتاب وجهته مؤسسة الحريري إلى رئيس مجلس الوزراء آنذاك فؤاد السنورة طالبة عرض الموضوع على مجلس الوزراء لقبول الهبة لإنشاء الحديقة العامة.

صيدا مع مؤسسة الحريري في 31 آذار 2004، على أن تكون مدة تنفيذ المشروع سنة كاملة من تاريخ العقد، ومدة إدارة المشروع هي عشر أعوام. وأقر المجلس البلدي عقد الاتفاق بقرار اتخذ بتاريخ 10 أيلول 2003. يوضح رئيس المجلس البلدي السابق عبد الرحمن البزري تفاصيل هذا الأمر بقوله: «أثناء ولايتي في المجلس البلدي، أعاد التنظيم المدني الدراسة، التي كانت قد تقدمت بها مؤسسة الحريري لمخالفتها عامل الاستثمار من خلال الأبنية المقترحة. راجعنا مؤسسة الحريري وناقشنا أهمية التوصل إلى اتفاق جديد يكون مطابقاً للشروط الاستثمارية، كان جواب المؤسسة إيجابياً، وألفت لجنة مشتركة إلا أن ملف الحديقة بقي نائماً لسنوات مع إصرار مؤسسة الحريري على نيتها بإنجاز الحديقة، وقد حاولنا التواصل مع جهات مانحة أخرى، لكنها اعتذرت لأنها لا تريد منافسة مؤسسة الحريري».

بتاريخ 15 تشرين الأول 2008 اتخذ المجلس البلدي قراراً يحمل الرقم 248، قضى بقبول هبة غير مشروطة

وفيق الهوارى

يبدو أن الوعد الذي قطعته مؤسسة الحريري للتنمية المستدامة، النائب بهية الحريري، للمجلس البلدي في صيدا ببدء العمل على إنشاء حديقة عامة في الأول من تشرين الأول الجاري، أضيف إلى الوعود السابقة التي لم تر طريقاً لتنفيذها خلال الأعوام الفائتة.

كل الاتفاقات نصت على أن مدة تنفيذ المشروع هي سنة واحدة

فعلى الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على صدور القرار البلدي رقم 139 الذي يتضمن موافقة نهائية على عقد اتفاق إنشاء حديقة عامة في صيدا، بناء على العرض المقدم من مؤسسة الحريري للتنمية المستدامة، إلا أن الحديقة لم تنجز حتى اليوم. ونص الاتفاق الذي وقعته بلدية

